وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية
قسم اللغة العربية

النقد النحوي للغات العرب
في كتاب سيبويه (تـ180هـ)

بحث تقدّم به المدرس المساعـد

محمد بشير حسن

1429هـ 2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدخـــــــــل

من دواعي المحبة والسرور أنّ أبحث في أفضل كتاب في النحو العربي، ألا وهو كتاب سيبويه، لما له من أهمية بالغة في التراث العربي، وقد أفدت كثيرًا من هذا الكتاب الكبير في قيمته ومادته العلمية، فهداني الله إلى العنوان الآتي: (النقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه)، وقد قسمت بحثي المتواضع هذا على مبحثين، المبحث الأول هو(منهج سيبويه في نقده للغات العرب)، أما المبحث الثاني فقد ضمَّ (الدراسة النحوية)، وقد تضمنت عرضًا لأمثلة النقد في أبواب النحو المختلفة في الكتاب.

وقد اندرج تحت هذا العنوان الأخير بعض الموضوعات هي:

1- الرفـــع على النعـــت والجرُّ على الجـــــوار.
2- (أمـس) بيـــن البنــــاء والإعـــــراب.
3-العدد المركـــــب بين الإعـــراب والبنـــــاء.
4- ضمير الفصـــل بين التعريـــــف والتنكيـــر.
5- العطـــف على موضع اسم(إنَّ) قبل تمام الخبـر.

وبعد المبحث الثاني يأتي ثبت موّضح فيه الألفاظ التي أطلقها سيبويه في أحكامه، وما اشتق من هذه الألفاظ ، وعدد مرات ورودها.
وقد رتبت العناوين في المبحث الثاني بحسب كثرة ورود كل لفظة أطلقها سيبويه في أحكامه، فتناولت أمثلة من المواضع التي وردت فيها الألفاظ الأكثر استعمالا عند سيبويه، ومنها الكثير، والقليل، والرد ئ، والخطأ، واللحن، والغلط.
ولا أستطيع أن أتناول جميع هذه الأحكام؛ وذلك لكثرتها؛ بل اخترت بعض المواضع وأشرت إلى الباقي في ثبت الألفاظ في آخر البحث.
وحاولت أن أقف على كل موضع من هذه المواضع، وأوضح، أو أعلل سبب اطلاق هذا الحكم، بعد أن أعرض المسألة على بعض النحاة الذين تلو سيبويه، وأختار من كل حقبة زمنية عالمًا من علماء النحو.

المبحث الأول
منهج سيبويه في نقده للغات العرب

يُعدّ كتاب سيبويه مصدرًا ضخمًا موغلا في القِدم وأوّل تراث لغوي ذو قيمة وصل إلينا، فهو كتاب مشحون بلغات العرب وأقوال العلماء، والتعليلات والتفسيرات وهنا تكمن أهمية الألفاظ التي كان يستعملها في حكمه على هذه اللغة أو تلك، وفي حقيقة الأمر أنَّ سيبويه لم يكثر في إطلاق الأحكام على اللغات؛ بل كان أكثر كلامه وصفيًا، إلا إنَّ هذه الأحكام قد كثرت عند المتأخرين، الذين كان لهم أثر كبير في تفصيل هذه الأحكام وشرحها وتعليلها.(1)

وقد كانت لسيبويه ألفاظ معينة يحكم بها على اللغة من حيث القوة والضعف، أو الجودة والرداءة، فنجده مثلا يستعمل بعض الألفاظ ، لعل من أبرزها، قوله: ((وهي لغة للعرب جيدة))،(2)وقوله: ((فالرفع جيد بالغ))،(3) وقوله: ((فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس))،(4)وقوله: ((والحجاز هي اللغة الأولى القدمى))،(5)وقوله: ((وهذا أكثر في كلامهم وهو القياس)).(6)

وقد كان انتقاده لبعض لغات العرب بألفاظ، لعل من أبرزها: ((وهو قليل في كلام العرب))،(7)وقوله: ((هذا قليل)) (8)وقوله: ((قليل خبيث))،(9)وقوله: ((وهذا بعيد لا تكلم العرب ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير))،(10)وقوله: ((وهي لغة رديئة))،(11) وكذلك وردت في كتابه أحكامه باللحن والخطأ،(12)وأحيانًا يصف لغة للعرب بالغلط ،(13)وأحيانًا أخرى يصف لغة ما، أو قومًا من العرب بأهل الجفاء.(14)

وعند التمعن والنظر إلى انتقاد سيبويه لبعض اللغات نجده لا يصرح في الغالب باسم القبيلة التي حكم على لغتها بالرداءة، أو الغلط ، أو الخطأ، أو القلة، وإن استعمل بعض المصطلحات البديلة، كقوله: ((واعلم أنَّ ناسًا من العرب يقولون))،(15)وقوله: ((ومن العرب))،(16)وقوله أيضًا: ((سمع أعرابيًا))،(17)وكذلك قوله: ((أنَّ قومًا من العرب يقولون)).(18)

وكذلك حذا حذو سيبويه من جاء بعده، فلم ينسب هذا الوجه الإعرابي، أو ذاك إلى القبيلة التي قالته، إلا القليل النادر،(19) ولربما القصد من ذلك أنَّ سيبويه كان هدفه الأول هو التقعيد في ذلك الحين، فلم يذكر أو يتوسع في ذكر اللغات الرديئة أو الشاذ، أو المخالفة للغات القياسية لأنَّ الاتساع في ذكر هذه اللغات غير محمود عند القدماء، بل هو أمرٌ مذموم، وكان يعاب على من يتسع في ذكر شواذ هذه اللغات ويعتبرونه شرًا.(20)

ويرى الباحث أنَّ معرفة القبيلة أو اللغة التي تمثل وجهًا نحويًا سواءً امتدحه سيبويه أم ذمه في كلامه، قد يعيننا في إزالة بعض الغموض الذي يفسره قرب تلك القبيلة في لهجتها من اللغة الفصحى أو بُعدها؛ لأنَّ النحو العربي ـ كما هو معلوم ـ لم يستنبط من لهجة واحدة، بل استنبط من اللغة المشتركة، وما وافق هذه اللغة أو خالفها يسمى مطردًا أو شاذًا، ومن خلال نسبة هذه اللغة، أو نسبة الوجه النحوي إلى هذه القبيلة أو تلك نستطيع أن نعرف إن كانت هذه القبيلة من القبائل التي يؤخذ عنها، أو لا يؤخذ عنها، لأنَّ هناك لهجات أو قبائل قد استبعدت عن الدرس النحوي، وقد نقل لنا السيوطي (ت911هـ) نصًا في ذلك؛ إذ قال: ((وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكّان البراري ، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لَخْم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قضاعة وغَسّان وإياد، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم

نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطته تجّار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنَّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم)).(21)

أما المعايير التي أعتمدها سيبويه في نقده للغات العرب، فيبدو أنّه قد اعتمد أساسًا على الكثرة التي أصبحت فيما بعد تمثل الصورة القياسية للكلام العربي الفصيح، وما جاء مخالفًا له عدّه في باب القليل، أو النادر ، أو الشاذ، وغير ذلك مما وجدناه في أحكام نقدية وجهها إلى مختلف اللغات، ولعل نص السيوطي يوّضح هذا المنهج، ويوحي بأنّه منهج عام اعتمده النحويون عمومًا في تصنيف لغات العرب، إلى كثير قياسي، وقليل خارج دائرة القياس النحوي، إذ يقول: ((وقال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال أحمل على الأكثر واسمي ما خالفني لغات)).(22)

ويبدو أنَّ أبا عمرو بن العلاء(ت154هـ)، وعيسى بن عمر(ت149هـ) هما من استنبط هذا الأمر، وعمل على تقعيد اللغة على الأكثر في كلام العرب.(23)

المبحث الثاني
أمثلة تطبيقية للنقد النحوي في الكتاب

وفي هذا المبحث سيعرض الباحث عددًا من الأمثلة التطبيقية التي وردت فيها ألفاظ النقد النحوي التي استعملها سيبويه في الحكم على لغات العرب وتصنيفها إلى قياسية وغير قياسية.
ولم يكن في الإمكان عرض الأمثلة جميعها لكثرتها؛ إذ تسمح هذه الكثرة بقيام دراسة أوسع مما لا مساحة له في هذا البحث.
وكان معياري في اختيار هذه الأمثلة هي تضمنها لأكثر الألفاظ ورودًا عند سيبويه، سواء كانت ألفاظ النقد الإيجابية أو السلبية، لذا جاءت المباحث النحوية على النحو الآتي:

1- الرفع على النعت والجرُّ على الجوار

جاء في كتاب سيبويه: ((ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنَّ الخرب نعتُ الجُحرِ، والجُحْرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجرُّهُ وليس بنعتٍ للضب)).(24)

ومن الملاحظ من كلام سيبويه، أنَّه يرجحُ أن يكون (خرب) نعتًا للجحر، وقد امتدح هذه اللغة، ويرى أنَّ أكثر العرب وفصحاءهم على هذه اللغة، ويضعّف اللغة الآخرى، ويصف قائليها بـ (بعض العرب)، ويرى أنَّ (خرب) ليس نعتًا للضب، بل هو نعت لـ (الجحر)، وجُرَّ لأنَّه نكرة، ولأنَّه واقع موقع النعت، وكأنَّه أصبح مع (ضب) كالاسم الواحد، لذلك جُرَّ.(25)
وقد تبنى رأي سيبويه هذا أكثر من ذكر هذه اللغة، واختار ما اختاره،(26) وأكثر النحاة يعدُّون (هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ) جرًا على الجوار، لذلك فهو عندهم من الشاذ، أو أنَّه غلط عن العرب؛ لذلك يحفظ هذا المثال ولا يقاس عليه غيره. (27)

وهذا الحكم ورد في كتاب الخصائص عند ابن جني(ت392هـ)، ولم يرد في كتاب سيبويه ولا في غيره، أي إنَّ هذه الأحكام قد كثرت عند المتأخرين، وأخذت حيزًا كبيرًا في مؤلفاتهم.(28)
وقد أنكر ابن جني على من قال بالجر على الجوار في (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ)، ويرى أنَّ من ذكر ذلك لم يتعب نفسه فيوجهه التوجيه الصحيح أو يختلف مع غيره في تأويله، إنّما تناولوه آخر عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ، ويرى أنَّ هناك أمثلة واردة في القرآن الكريم وهي كثيرة، وكذلك في الشعر العربي جاءت على هذا النمط ، وبذلك فإنَّ ابن جني يدحض قول من قال بشذوذ هذه اللغة، أو من غلطها.
ويرى ابن جني أنّ التقدير في(هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ) هو: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ جُحْرُه) إذ يقول في ذلك : ((فلما كان أصله كذلك حُذف الجُحْرُ المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف

كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس(خرب)، فجرى وصفًا على ضبٍّ ـ وإن كان الخراب للجحر لا للضب ـ على تقدير حذف المضاف على ما رأينا)).(29)
ويرى ابن مالك(ت672هـ)أنَّ الجرَّ بالمجاورة جائز إذا أُمِن اللبس، وإلا فلا يجوز ذلك بل يتعين الرفع.(30)
وتجدر الإشارة إلى أنَّ أغلب من ذكر هاتين اللغتين اكتفى بذكر الآراء، ولم يكن له توجيه أو تعليل لها، أو حكم عليها.(31)

وإذا عُدنا إلى حكم سيبويه الذي حكم به على لغة الرفع في (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٌ) إذ وصف هذه اللغة بأنّها الأفصح والأكثر في كلام العرب، والموافقة للقياس ـ كما مرَّ ـ والفصيح في اللغة هو: ((المنطلق اللسان الذي يعرف جيّد الكلام من رديئه)).(32)
وإن تساءلنا ما المقصود بمدار الفصاحة،أهي الكم أم النوع؟ وتبيّن أنَّ ما كثُراستعماله في لغة العرب هو المقصود، بدليل ما ورد في كلام الجاربردي إذ قال: ((فإن قلت ما يُقصدُ بالفصيح؟ وبأي شيء يُعلم أنَّهُ غير فصيح، وغيرهُ فصيح؟ قلت: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم لها أكثر)).(33)
ويبدو من خلال النصوص الأنفة الذكر، أنَّ اطلاق لفظ فصيح، أو الأفصح له علاقة بالكثير، أو كثرة الاستعمال في اللسان العربي، فالحكم هنا كمي لا نوعي.

2- (أمس) بين البناء والإعراب

ورد في كتاب سيبويه أنَّ (أمس) جاءت مفتوحة بعد (مُذْ)، استدل لذلك بالشاهد الشعري:

لقد رأيت عجبًا مُذْ أمْسَا عجائزًا مثل السعالي خمسًا(34)

وقد حكم سيبويه على فتح(أمس) بعد (مُذْ) بأنَّها لغة قليلة.(35)
ومن الملاحظ أنَّه لم ينسب هذه اللغة الى قبيلة معينة؛ بل قال: ((وقد فتح قوم أمسَ في مُذْ))،(36) وقد نسبها السيرافي (ت368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه بأنّها لغة لبعض بني تميم.(37)
وأهل الحجاز يبنون (أمسِ) على الكسر مطلقًا ـ إذا كانت ظرفًا وأُريد بها اليوم الذي قبل يومك ـ فيقولون: ((ذهبَ أمسِ بما فيه،أحببت أمسِ، وما رأيتك مُذ أمسِ).
وبنو تميم يرون أنّه ممنوع من الصرف؛ وذلك لإجتماع علتين فيه هما (التعريف والعدل) فهو معرب عندهم، يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة.(38)

إذن الظرف(أمس) فيه لغتان:

1ـ لغة أهل الحجاز، هي البنـــاء على الكسر مطلقـــــًا.
2ـ لغة بنـــي تميم ، هي الإعراب(الممنوع من الصرف).

وقد انفرد الزجاج (تـ316هـ)(39) والزجاجي(تـ 338هـ)(40) عن غيرهما بذكر لغة ثالثة وهي البناء على الفتح.ويرى كل منهما أنَّ(أمسِ) مبنية على الفتح بعد (مُذْ). (41)
ويرى الخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ175هـ) أنَّ الكسرة في (أمس) كسرة إعراب لا بناء؛ وذلك لأنَّ أصل (لقيته أمسِ) هو (لقيته بالأمسِ) فحذفت الباء و(أل) التعريف، وبقيت الكسرة على حالها. (42)

أما الكسائي(تـ189هـ) فيرى أنَّ (أمس) لا معر ب ولا مبني ((بل هو محكي سمي بفعل الأمرمن الأمسِ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت لليوم الذي قبل يومك وليلتك)). (43)
ويرى المبرد(تـ 285هـ) أنَّه مبنيٌّ على الكسر، وقد علل ذلك بقوله: ((فأما كسر آخر(أمس) فلالتقاء الساكنين: الميم والسين، وإنّما كان الحدُّ الكسر لما أذكره لك: وهو أنَّه إذا كان الساكن الذي تحركه في الفعل كسرته؛ لأنّك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرته عُلِمَ أنَّه عارض في الفعل؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه)). (44)
ويرى أبو القاسم الزجاج أنَّ (أمس) مبنية على الفتح،(45) واستدل لذلك بالشاهد:

لقـد رأيت عجبًا مُذ أمسَا عجائزًا مثل السعالي خمسًا
يأكلن ما في رحلهن نهسًا لا تـــرك الله لهـــنَّ ضرسًا

وقد ردَّ عليه ابن عصفور(تـ669هـ)؛لأنَّ(أمس) هو اسم،وليس بظرف؛ وذلك لدخول حرف الجرعليه، فتقول: (بالأمسِ)، والظرف إذا دخل عليه حرف الجر ينقله عن الظرفية. (46)
وكلام أبي القاسم فيه نظر؛ لأنَّ (أمس) إذا بني على الفتح يلتبس مع حالة الإعراب(الممنوع من الصرف)، لأنَّه ينصب ويجر بالفتحة أيضًا.
أما ابن يعيش(تـ643هـ) فقد ذكر (أمس) وتكلم عليها، وتكلم عن حالة الإعراب والصرف في (أمس)، وإجراءه مجرى الأسماء المتمكنة؛ لإعتقاده التنكير فيه، وقال عن هذا الأمر أنَّه غريب في الاستعمال دون القياس. (47)
ومن الملاحظ أنَّ حكم سيبويه بالقلة على فتح(أمسَ) بعد (مُذ) كان فيه دقة وتمعن في اطلاق أحكامه؛ وذلك لأنَّ البناء على الفتح في(أمس) يلتبس بـ(الممنوع من الصرف)؛ لأنَّه ينصب ويجر بالفتحة بدلا من الكسرة؛ لذلك ذكر هذه اللغة في نهاية كلامه بشيء من الاختصار، ولم يكن يوليها عناية كبيرة، لأنَّه لم يتسع في شرح الشواذ والقليل من اللغات؛ لأنَّ كل ما اتسع في اللغات فهو شرٌّ كما نقل عن أبي حاتم السجستاني(تـ255هـ). (48)

3- العدد المركب بين الإعراب والبناء

ذكر سيبويه أنَّ العدد المركب(خمسةَ عشرك) فيه وجهان، الإعراب والبناء، وقد رجح البناء وقال عن الإعراب:((ومن العرب من يقول(خمسةُ عشرُك) وهي لغة رديئة)). (49)

ويرى سيبويه أنَّ (خمسة عشر) أصلها (خمسةٌ وعشرةٌ)، والعرب جعلتها كالشيء الواحد، فقالوا:(خمسةَ عشرَ)،مبنية فالتنوين لا يدخل عليه؛ لأنَّه مخالف للبناء، وإذا أضفته إلى الاسم فإنَّه لا يجوز تقدير التنوين؛ وذلك لأنَّه منافٍ للإضافة، فأصبح بمنزلة اسم لا ينصرف، وإذا أضيف أعرب وانصرف، والعرب تأتي بـ (خمسة عشر)مبنيةً في حالتي الإضافة والألف واللام؛ وذلك لكثرته في كلامهم؛ ولأنَّه نكرة والنكرة لا تغير.(50)

وكي تتضح الصورة أكثر نعرض هذه المسألة على بعض القدماء، ومن هؤلاء الفراء(تـ 207هـ) الذي ادعى أنَّ الإعراب في(خمسة عشرُك) سمعه من أبي فقعس الأسدي، وأبي الهيثم العقيلي، فقد سمع من هؤلاء: (ما فعلت خمسةُ عشرِك)، إلا إنَّه اشترط إضافة الجزء الأوّل إلى الثاني والجزء الثاني إلى الاسم(51)(الضمير المتصل).
أما المبرد فيرى القياس بكثرة كلام العرب في حالة البناء،(52)في (خمسة عشرَك)، وتكلم على الإعراب في (خمسة عشرك)، ولم يصرح بنسبة اللغة إلى قائليها ووصفه بقوله: (قومٌ من العرب)، وهو بذلك يتابع سيبويه؛ لأنَّ الآخر وصفهم بـ (ومن العرب)، وقد وصف المبرد الإعراب بالقلة؛ إلا إنَّه يرى أنَّ الإعراب له وجيه من القياس؛ وذلك لأنَّك((تردّه بالإضافة إلى الإعراب، كما أنَّك تقول: ذهب أمسِ بما فيه، وذهب أمسك بما فيه، وتقول: جئت مِنْ قَبْلُ يا فتى، فإذا أضفت قلت:مِنْ قبلِك، فهذا مذهبهم)).(53)

ويعلل المبرد سبب اختياره البناء في (خمسة عشرك)، بقوله: ((وإنَّما كان القياس المذهب الأول(خمسة عشر) نكرة، وما لم تردّه النكرة على أصله لم ترده الإضافة، أما(أمس)و(قَبْلُ)، ونحوهما فمعارف، ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب، كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام)).(54)

ومن الملاحظ أنَّ المبرد يذكر(البناء والإعراب)، ويرى أنَّ (البناء) هو القياس لكثرته، ويرى أنَّ الإعراب له وجه في القياس، ويتابع بأنَّ سيبويه يجيز الإعراب في (خمسة عشرُك) على بُعْدٍ،(55) وهذا كلام فيه نظر؛ وذلك لأنَّ سيبويه لم يصرح بالجواز على بُعْدٍ، ولا على قُربٍ، وكل الذي ذكره سيبويه هو((ومن العرب من يقول : (خمسة عشرُك) وهي لغة رديئة))؛(56) بل على العكس وصفها بالرداءة والرد ئ كما هو معلوم أقبح اللغات وأحطها درجة.(57)

أما ابن يعيش فقد اعترض على توجيه سيبويه لحالة البناء في(خمسة عشر)، ويرى اعتلال سيبويه فاسدًا؛ إذ قال: ((وهذا الاعتلال فاسد؛ لأنَّ تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يعرب عند زواله، وإنَّما البناء لتضمنه حرف العطف؛ وذلك باقٍ بعد الإضافة كما كان قبلها، ثمَّ ذكره منتقض بدخول الألف واللام، فإنَّه لا يعرب لذلك كما أُعرب بالإضافة ولاً فرق بينهما في معاقبة التنوين)).(58)
ومن الملاحظ أنَّ سبب زوال التنوين هو البناء عند سيبويه، وعند ابن يعيش سبب البناء زوال حرف العطف.
وذكر ابن عصفور البناء والإعراب في(خمسة عشرك)، وقد رجح البناء عندما ردَّ كلام الفرّاء عند كلامه عن الإعراب في (خمسة عشرك)، وذكر أنَّ كلامه باطل، معللا أنَّه لم يسمع من كلام العرب.(59)
وكلام ابن عصفور فيه نظر؛ لأنَّ الفراء ذكر سماعه الإعراب في (خمسة عشرك) من الشخصين الذين سبق ذكرهما، ولربما موقف ابن عصفور فيه شيء من التحامل على الفراء كونه كوفيًا.

4- ضمير الفصل بين التعريف والتنكير

ورد في كتاب سيبويه أنَّ أهل المدينة ينزلون ضمائر الفصل بين النكرات منزلتها بين المعارف، واستدلوا لذلك بما ورد في قراءة ابن مروان**﴿ هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ هود(78)** بنصب (أطهرَ).

ومن الملاحظ أنّ كل من تكلم على هذه اللغة تكلم عليها من خلال حديثه عن قراءة ابن مروان؛ لذلك جاء في كتاب سيبويه: ((فزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحنـًا، وقال احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنَّه قراء(هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم) فنصب)).(60)
نلاحظ فيما سبق أنَّه حكم على هذه اللغة أو القراءة بأحكام، وهي (اللحن، الخطأ)، وذلك لأنَّ ضمائر الفصل لا تكون فصلا إلا بين المعرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات.(61)

ويرى الخليل بن أحمد الفراهيدي أنَّ هذه الضمائر عند العرب تكون فصلا بين المعرفة، ووصف هذا الأمر بالعظيم، ويرى أنَّها مشابهة أو زائدة كـ (ما)، ويرى أنَّ الكلام لا يستقيم عندما تكون هذه الضمائر فصلا في النكرة،(62) فلا يجوز أن نقول: (رجل خيرٌ منك)ولا (أظن رجلا خيرًا منك).

ويرى المبرد أنَّ الضمائر معرفة؛ لذا فلا يجوز إلا أن تكون فصلا للمعارف دون النكرات، ويرى زيادتها، أو توكيدها لا يكون إلا بين اسمين، لا يستغني أحدهما عن الآخر، كاسم كان وخبرها، أو مفعولي ظن، أو المبتدأ والخبر وغيرهما، وعلى هذا فلا يجوز إلا الرفع في قولنا: (كان زيدٌ أنت خيرٌ منه)؛ لأنَّ الضمير المنفصل (أنت) إذا حُذف لا يصلح الكلام،(63) وقد انتقد هذه القراءة وقال عنها لحن فاحش، واتهم ابن مروان بأنَّه ليس لديه علم بالعربية، وعلل فساد القراءة بقوله: ((وإنَّما فسد؛ لأنَّ الأول غير محتاج إلى الثاني، ألا ترى أنَّك

تقول: هؤلاء بناتي فيستغني الكلام، وفيما تقدّم إنَّما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين، وتدلُّ على ما يج ئ بعدها)).(64)

ويرى السيرافي أنَّ هذا الكلام غلط وسهو إذا حُمِل على ظاهره؛ وذلك لأنَّ أهل المدينة لم يرد عنهم أنَّهم ينزلون هذه الضمائر في النكرة منزلتها في المعرفة، وقد تأول قراءة ابن مروان بأنَّ (هؤلاء بناتي) معرفتان،و(أطهر لكم) منزل منزلة المعرفة.(65)

أما ابن يعيش فيرى أنَّ ضمائر الفصل يجب أن تكون معرفة؛ وذلك لأنَّ هذه الضمائر قد جاءت للتأكيد وهي معرفة، لذلك فان الاسم الذي قبلها وبعدها يجب أن يكونا معرفتين أيضًا.(66)

وقد نسب الرضي الاسترابادي(تـ 686هـ) إنزال الضمائر المنفصلة في النكرات منزلتها في المعارف إلى أهل المدينة، وبعد أن تكلم الرضي على هذا الأمر، ذكر بعض الأمثلة التي فندها واحدًا تلو الآخر، وذكر أن هذا ادعاء، ولم يُعضد هذا الادعاء بشاهد قرآني، أو شعري أو حتى كلامٍ موثوقٍ به ورد عن العرب، وتابع كلامه بقوله: ((وإلغاء الضمير ليس بأمرٍ هينٍ فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام، أو بين معرفة ونكرة وهي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه)).(67)
وممن ذكر هذه المسألة أبو حيان الأندلسي(تـ 745هـ)، إذ نقل لنا أنَّ الأخفش حكى قراءة النصب، ثمَّ ذكر لنا اختلاف العلماء في هذه المسألة، وقد ذكر أنَّ أهل المدينة أجازوا الفصل بالضمائر بين النكرات، وقد وافقهم أبو موسى الجزولي، ونسب الجواز أيضًا لبعض الكوفيين(68) مستدلين بقوله تعالى: **﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ (النمل92)**

ومن الملاحظ أنَّ هذه اللغة قد نسبت إلى أهل المدينة عند سيبويه والرضي وأبو حيان، أما الآخرون فمنهم من تكلم على قراءة النصب في(أطهر) وانتقدها، ولم ينسب هذه اللغة الى أهل المدينة، وبعضهم الآخرتكلم بكلام طويل على الفصل بالضمائر المنفصلة بين المعارف، ولم يجوّز هؤلاء وقوعها بين النكرات، من غير أن يذكر هؤلاء قراءة ابن مروان، أو ينسب هذه اللغة إلى أهل المدينة؛ ولربما كان الأمر كذلك لأنَّ الكثير من النحاة يعرفون أنَّ أهل المدينة لم يرد، أو يُحكَ عنهم إنزال ضمائر الفصل بين النكرات منزلتها بين المعارف.
وإذا أنعمنا النظر في النصوص السابقة فإننا نجد أنَّ النقد لم يكن لسيبويه؛ بل لأبي عمرو بن العلاء، وإذا رجعنا إلى كلام سيبويه نجده يقول: ((وأما أهل المدينة فينزلون هُوَ هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع)). (69)

ويُشعِر كلام سيبويه بأنَّه مع هذا الرأي وهذه اللغة، لأنَّه لم ينتقدها، وقد انتقدها شيخه ـ كما مرَّ ـ نقدًا لاذعًا، ومن خلال هذا الموضع نجد سيبويه في قمة الأدب والتواضع عند التعامل مع القراءات القرآنية، وهو بعكس غيره ممن كانوا ينتقدون القراءات التي تخالف القاعدة النحوية، فالقراءة عند سيبويه سنة، ولا يجوز إنتقادها، هكذا يصرح في أكثر من موضع.(70)

5- العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر

قال سيبويه : ((واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون وإنَّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذلك أنَّ معناه معنى الإبتداء)).(71)

ومن الملاحظ أنَّ سيبويه لم ينسب اللغة إلى قائلها، وقد حكم على هذا الأمر بالغلط؛ إلا أنَّ هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، (72)فقد ذهب الكوفيون ومنهم الكسائي إلى أنَّه يجوز العطف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر،(73) مستدلين لذلك بقوله تعالى : **﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُنَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ**

وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة69) فقوله تعالى: **﴿وَالصَّابِئُونَ﴾** معطوف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام خبرها،(74) وهو قوله: **﴿مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾** .
واستدلوا أيضًا بما ورد عن العرب أنّهم يقولون: (إنَّك وزيدٌ ذاهبان). واستدلوا أيضًا بحملهم (إنَّ واسمها) على (لا) التي يُعطف على اسمها قبل تمام الخبر(75) في نحو:(لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك).

والبصريون منعوا ذلك سواء ظهر عمل (إنَّ) أو لم يظهر، وقد ردّوا الأدلة التي ساقها الذين ادعوا الجواز في هذا الأمر،(76) وما نُقِل عن العرب قولهم: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)، إنّما هو ضربٌ من الغلط كما يقول أبو البركات الأنباري(تـ577هـ) ((لأنَّ العربيَّ يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا: (ما أغفله عنك شيئًا)).(77)
وكلام أبي البركات فيه بُعد عن واقع العربي الذي كان يستهجن اللحن والغلط في كلامه؛ ولانَّهم أهل صنعة وأهل ذوق، وامتازوا عن الأمم المجاورة لهم بفصاحتهم والاعتناء بألفاظهم، وقد كانوا ينكرون على من يلحن في كلامه، وما أكثر الروايات التي جاءت عنهم، ولا سبيل إلى ذكرها هنا؛ لأننا إذا ذكرناها يطول بنا المقام ونخرج بذلك عن صلب الموضوع فكيف بعد هذا نقبل بكلام أبي البركات.
أما ابن الحاجب فتكلّم عن الآية الكريمة،إذ قال: ((فعلى أنَّ الواو في ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ اعتراضية لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والصابئون كذلك، لسد خبر (إنَّ) مسده ودلالالته عليه)).(78)
ومن الملاحظ أنَّ ابن الحاجب يستعمل كلمة (اعتراضية)، ولربما يريد بها (استئنافية) وهو بذلك يستعمل مصطلحًا جديدًا ينبغي الإشارة إليه.

أما ابن يعيش فإنَّه حاول أن يجد تفسيرًا لحكم سيبويه هذا، ويرى أنَّ وجه الغلط هو سقوط(إنَّ) من اللفظ ، لذلك عطف عليها بالرفع،(79) وعلى ذلك أصل(إنَّهم ذاهبون) هو (هم ذاهبون)، أو ((إنَّ وجه الغلط أنَّ لفظ هم في تقديرهم أجمعون، وكذلك اعتقد سقوط إنَّ في قولك: إنَك وزيدٌ ذاهبان؛ لأنَّ معناهما واحد)).(80)

أما قياسهم (إنَّ) على(لا) في أنّها يُعطف عليها قبل تمام الخبر، ففيه نظر؛ ذلك لأنَّ (لا) تختلف عن (إنَّ)، فقد أجاز النحاة العطف على موضع اسم(لا) قبل تمام الخبر؛ لأنَّ (لا) لا تساوي(إنَّ)في قوتها وعملها، فـ (إنَّ) تعمل في الاسم والخبر، و(لا) تعمل في الاسم دون الخبر، فـ (لا) لم يجتمع فيها عملان لذلك اجازوا معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر، والأمر الآخر أنَّ(لا) واسمها النكرة صارا كالشيء الواحد، وهي بخلاف (إنَّ) التي لا تركب مع اسمها فتصير كالشيء الواحد، (81) لذلك فإنَّ سيبويه لم يرَ قياسًا لـ (إنَّ) على (لا) في هذه المسألة، ولم يستشهد بهذا الأمر ولم يذكره، فحكم بالغلط على كلام العرب هذا.

والحق في ذلك أنَّ سيبويه عندما حكم بالغلط على ما أورده من كلام العرب أنَّه كان يقصد هذه الكلمة، ولم تكن اعتباطية؛ بل إنَّ سيبويه يقصد أنَّه لا يجوز إتباع اسم (إنَّ) على المعنى أو المحل بالرفع؛ وذلك لأنَّ (إنَّ) عند دخولها على الجملة الإسمية المكون من المبتدأ والخبر، ينسخ معنى الإبتداء إلى معنى آخر، فحوّل اللفظ من مبتدأ إلى اسم (إنَّ) لفظًا ومعنًى، وكأنّه لم يكن مبتدأ من قبل؛ لأنَّ (إنَّ) نسخت معنى الإبتداء، وترتب على ذلك نسخ الحكم الإعرابي ليحل محلّه حكم(إنَّ) فعمل في الاسم؛ لذلك فإنَّ سيبويه لم يُجوّز العطف على محل اسم(إنَّ) ووصفه بالغلط.

ثبت الألفاظ التي أطلقها سيبويه في أحكامه، وعدد مرات ورودها

اللفظة	عدد مرات ورودها في كتاب سيبويه	ما اشتق منها أو جاء على معناها
الكثير	33	كثير، أكثر وأحسن، أكثر وأجود.
القليل	14	قليل، قليل خبيث، قليل ضعيف.
الجيد	13	عربي جيد كثير، أكثر وأجود، جيد بالغ، أجود ...الخ
القياس	8	وهو القياس، أقيس، أقيسه، أكثر كلام العرب وأفصحهم وهو القياس.
عربي	6	عريي، عربي كثير، عربي حسن.
ضعيف	6	
بعيد	3	
ردئ	3	ردئ، لغة رديئة، وجه رد ئ.
قبيح	3	قبيح، قبيح ضعيف...الخ.
خطأ	3	

الشاذ	2	وهذا شاذ، والشواذ في كلامهم كثيرة.
الغلط	2	يغلطون فيقولون...الخ.
الوهم	2	توهموا، لأنَّهم يتوهمون.
النادر	1	وهذه لغة نادرة.
أهل الجفاء	1	
اللحن	1	
اللغة الأولى القدمى	1	

حاشية البحث

(1) ينظر: التقعيد النحوي في كتاب سيبويه:69.
(2) كتاب سيبويه:205/2.
(3)المصدر نفسه:249/2.
(4)المصدر نفسه:436/1.
(5)المصدر نفسه:278/3.
(6)المصدر نفسه:82/2.
(7)المصدر نفسه:303/1.
(8)المصدر نفسه:284/3.
(9)المصدر نفسه:387/1.
(10)المصدر نفسه:411/2.
(11)المصدر نفسه:299/3.
(12)ينظر المصدر نفسه:99/2،396/3.
(13)ينظر المصدر نفسه:147/2.
(14)ينظر المصدر نفسه:56/1.
(15)المصدر نفسه:155/2.
(16)المصدر نفسه:299/3.
(17)المصدر نفسه:411/2.
(18)المصدر نفسه:389/1.
(19)ينظر صفحة(6) من هذا البحث.
(20)ينظر طبقات النحويين واللغويين:165.
(21)المزهر في علوم اللغة:212/1.
(22)المصدر نفسه:184/1-185.

(23)ينظر التقعيد النحوي في كتاب سيبويه:69.
(24)كتاب سيبويه:436/1.
(25)ينظر المصدر نفسه.
(26)ينظر المقتضب:73/4-74، وارتشاف الضرب:582/2-583.
(27)ينظر الخصائص:191/1-192.
(28)ينظر المصدر نفسه.
(29)ينظر المصدر نفسه.
(30)ينظر شرح الكافية الشافية:1166/3-1167.
(31)ينظر المقتضب:73/4، وشرح الكافية الشافية:1166/3، وارتشاف الضرب:582/2.
(32)لسان العرب:270/10.
(33)المزهر:187/1.
(34)من شواهد كتاب سيبويه الخمسين المجهولة النسبة، ينظر كتاب سيبويه:285/3، والجمل:291،وشرح المفصل:283/2.
(35) ينظر كتاب سيبويه:285/3.
(36) المصدر نفسه:284/3.
(37) ينظر المصدر نفسه.
(38) ينظر شرح المفصل:283/2.
(39) لم أجد رأي الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه فيما اطّلعت عليه.
(40) ينظر الجمل في النحو:291.
(41) ينظر شرح جمل الزجاجي:400/2،وارتشاف الضرب:248/2، وشرح التصريح:226/2.
(42) ينظر ارتشاف الضرب:248/2.
(43) المصدر نفسه.
(44) المقتضب:173/3-174.
(45) ينظرشرح جمل الزجاجي:400/2.
(46) ينظر المصدر نفسه:401/2.
(47) ينظر شرح المفصل:283/2.
(48)ينظر طبقات النحويين واللغوين:165.
(49) كتاب سيبويه:299/2.
(50) ينظر المصدر نفسه.
(51) ينظر معاني القرآن:34/2،33.
(52) ينظر المقتضب:179/2.
(53) ينظر المصدر نفسه:179/2-180.
(54) المصدر نفسه.
(55) المصدر نفسه.
(56) كتاب سيبويه:299/3.
(57) ينظر المزهر:221/1.
(58) ينظر شرح المفصل:293/2.
(59) ينظر شرح جمل الزجاجي:33/2-34.
(60) كتاب سيبويه:396/3-397.
(61) ينظر المقتضب:103/4.
(62) ينظر كتاب سيبويه:397/3.
(63) ينظر المقتضب:106/4.
(64) المصدر نفسه:103/4-105.

(65) ينظر كتاب سيبويه:396/3.الحاشية
(66) ينظر شرح المفصل:61/2.
(67) ينظر شرح كافية ابن الحاجب:65/3.
(68) ينظر ارتشاف الضرب:492/2.
(69) كتاب سيبويه:395/3.
(70) ينظر المصدر نفسه:148/1.
(71) كتاب سيبويه:155/2.
(72) ينظر الإنصاف:175/1.
(73) ينظر شرح كافية ابن الحاجب:358/4.
(74) ينظر الإنصاف:175/1.
(75) ينظر المصدر نفسه، وشرح كافية ابن الحاجب:358/4.
(76) ينظر الإنصاف:175/1.
(77) المصدر نفسه:176/1.
(78) شرح كافية ابن الحاجب:358/4.
(79) ينظر شرح المفصل:573/3-574.
(80) المصدر نفسه.
(81) ينظر الإنصاف:181/1.

المصـــادر

ـ إرتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(تـ745هـ)،تحقيق:د. مصطفى أحمد النماس،ط1،مطبعة المدني، القاهرةـ مصر1408هـ ـ 1987م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف،أبوالبركات الأنباري(577هـ)،تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد،ط4،مطبعة السعادة ، القاهرة ــ مصر 1380هــ ـ 1961م.

ـ الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي(تـ338هـ)،تحقيق:محمد بن أبي شنب،مطبعة كليلسيك، باريس،1376هـ ـ 1957م.

ـ الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني(تـ392هـ)،تحقيق:محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

ـ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري(تـ905 هـ) دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة ـ مصر.

ـ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي(تـ669هـ)تحقيق:د.صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل ـ العراق1982م.
ـ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي(تـ686هـ)، تحقيق:أحمد السيد أحمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة ـ مصر.

ـ شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الله بن مالك(تـ 672هـ)، تحقيق:د.عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، السعودية1402هـ -1982م.

ـ طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(تـ 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ـ مصر 1984م.

ـ كتاب سيبويه، أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر(تـ 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر.

ـ لسان العرب، ابن منضور(تـ 711 هـ)، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب،ومحمد الصادق العبيدي،ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان،1419هـ ـ 1999م.

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي(تـ 911هـ)، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.

ـ معاني القرآن،أبو زكريا الفراء(تـ207هـ)تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ومحمد النّجار،دار السرور للطباعة والنشر.

ـ معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(تـ311هـ)، تحقيق:د. عبدالجليل عبده شلبي ، دار الحديث للطبع والنشر، القاهرة ـ مصر1424هـ ـ 2004م.

ـ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(تـ285هـ)تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

الرسائل الجامعية

ـ التقعيد النحوي في كتاب سيبويه من خلال لغات القبائل العربية، عبد الجليل تركي نقي مال الله الدوري، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات / جامعة تكريت ،1420هـ ـ 1999م